العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليج العربي السعودية وعمان

أ.م.د. محمد يونس عبدالله
كلية التربية / جامعة ميسان

أولاً : العلاقات الإيرانية – السعودية (1971–2003)

1. العلاقات الإيرانية – السعودية (1971–1979)

كانت العلاقات بين ايران والسعودية في حقبة الستينيات يشوبها قدر كبير من التوتر والحذر نتيجة للسياسات الايرانية في الخليج العربي, وكان على المملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة الخليجية العربية الاولى وبحكم امتدادها على السواحل العربية للخليج مواجهة الادعاءات الايرانية واستمرار عمليات التغلغل الايراني البشري والاقتصادي في المنطقة, يضاف الى ذلك عامل هام ساعد على زيادة حدة التوتر ونعني به العامل المذهبي من حيث الخلاف بين المذهب الشيعي الذي تعتنقه ايران والمذهب السني (الوهابي بالتحديد) الذي تتصدى المملكة السعودية لحمايته, وقد زاد من خطورة هذا العامل وجود العناصر الشيعية في المناطق الشرقية مما كان يؤدي الى مزيد من حالات التوتر بين البلدين[i].

الا انه منذ نهاية الستينيات حدث تحول هام في العلاقات بين ايران والسعودية حيت اتجهت الدولتان الى التقارب فيما بينها, وكان مبعث ذلك التقارب الخوف من الخطر السوفيتي ومن الحركات اليسارية التي بدأت تظهر في جنوب الخليج العرب, يضاف الى ذلك التغيرات الراديكالية التي حدثت في العراق في تموز 1968 وتحول العراق الى اتجاه يساري ظهر واضحا في عام 1972 حين وقع العراق معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي[ii] .

وعلى اثر قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في 16 كانون الثاني 1968 جاءت ردود فعل الدولتين سريعة فالمملكة العربية السعودية أبدت قلقها من القرار البريطاني لأنها كانت تخشى من الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وكانت إيران قد أعلنت عن أهمية حماية منطقة الخليج وأبدت استعدادها لأي دولة خليجية تتعاون معها وأكدت بأنها ستحمي مصالحها وحقوقها في المنطقة بكل ما تملك من القوة، وعدت توجه السعودية نحو البحرين والكويت لمواجهة التطورات التي قد تحدث بعد انسحاب بريطانيا عام 1971 ومطالبة إيران بكف ادعائها من البحرين، بأنه عمل عدائي واصدر الشاه محمد رضا تعليماته إلى سفيره في جدة بتقديم شكوى على الصحافة السعودية حول استخدام الأخيرة مصطلح الخليج العربي بدل الخليج الفارسي، واعترضت إيران عن محاولات السعودية والبحرين لعقد اتفاق بحري لإقامة جسر بري يربط السعودية بالبحرين ، إذ عدته إيران إجراء دفاعي لإحباط محاولات إيران لضم البحرين، ورفضت السعودية تلك الاتهامات وتعد نفسها حامية لعروبة الخليج العربي[iii] .

ففي اكتوبر 1968 عقد اجتماع بين الشاه والملك فيصل في السعودية وتم إعلان اتفاق الدولتين على تنسيق سياستها في الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا، ومن المرجح أن يكون الملك فيصل قد أقنع الشاه بأن استمرار المطالبة بالبحرين قد يؤدي إلى بروز عناصر وطنية تقدمية في الإمارة وأنه من الأفضل ترك السلطة بيد أل خليفة تدعيما للأنظمة الحاكمة المحافظة الأخرى ،حيث توصلت بريطانيا وإيران إلى اتفاق لحل قضية البحرين على أساس تقصي الحقائق عن طريق الأمم المتحدة، وقد قبلت البحرين في آذار 1970 بهذه الفكرة ، ولذلك قررت البحرين في النهاية أن تسلك طريقاً خاصاً بها، وخصوصاً بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي في 11 أيار 1970 الذي نص على أن شعب البحرين يرغب في الاستقلال ، وعلى وجوب الاعتراف بالبحرين كدولة مستقلة[iv].

وازاء الرفض العربي لمشروعات دفاعية مشتركة كانت تتبناها السياستان الامريكية والبريطانية طرحت ايران مشروعا محددا يهدف الى توقيع ميثاق امني اقليمي بينها وبين السعودية والكويت, خاصة بعد ان ايدت الدول الثلاث بتأييد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج, واعلنت رفضها للتدخل الامريكي او عودة النفوذ البريطاني تحت أي شكل من الاشكال, غير ان هذا المشروع الايراني لم يحظ بتأييد الراي العام العربي, اذ كان الراي العام العربي يرفض أي تقارب مع ايران التي وطدت علاقتها بإسرائيل, وزودتها بالنفط, واقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية معها[v].

ان الدوافع الايرانية للهيمنة على الخليج ارتبطت بالإضافة الى انها الوجود العسكري البريطاني بظهور مبدأ نيكسون[vi] عام 1970 الذي اعتمد على سياسة (العمودين او التوأمين او الركيزتين) ويقصد بهما إيران والسعودية، وعليه ارتبطت العلاقات السعودية – الإيرانية بالسياسة الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج العربي، والتي تنص على فكرة التحالف وتوفير الأمن الإقليمي عن طريق تدعيم القوى الإقليمية الصديقة وهما إيران والسعودية اللتان تعتبران نقطة الارتكاز في الخليج العربي، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تعتمد على الدولتين فهي ركزت على إيران بالذات بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يبلغ 860 كم في منطقة الخليج العربي، العلاقات المتوازنة بين الولايات المتحدة وإيران منذ الحرب العالمية الثانية، وقوة إيران الاقتصادية باعتبارها دولة نفطية وتمتلك المواد الخام والعامل السكاني الذي جعلها تكون إحدى الدعامتين[vii].

أصبحت العلاقات متطورة بين الدولتين بعد سياسة العمودين واتضح ذلك من موقف الدولتين من المعاهدة العراقية – السوفيتية عام 1972 فقد اعتبرت الدولتان المعاهدة تهديداً لمصادر الطاقة وخطوط الملاحة البحرية وسعت كلاهما للحيلولة دون وصول النفوذ السوفيتي لمنطقة الخليج العربي ، ومع محاولات الولايات المتحدة للتوفيق بين الدولتين إلا ان المنافسة كانت قائمة بين الدولتين فقد كانت السعودية تنظر بريبة إلى إيران بسبب قوتها العسكرية إذ تعتبر اكبر مشتر للسلاح في المنطقة[viii]

ومع اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973 فقد أعلنت السعودية النفط كسلاح في الحرب وامتنعت عن تصديره حتى للولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانبها عمدت إيران إلى تقديم الدعم العسكرية

للسعودية من خلال نقل السعوديين إلى سوريا ومع ذلك فأن إيران امتنعت عن استخدام النفط كسلاح في الحرب ، واستمرت بتزويد إسرائيل بالنفط[ix] .

وعموماً فان العلاقات الايرانية السعودية خلال حقبة السبعينيات لم تشهد توترا ذا بال خاصة بعد توصل العراق وايران لاتفاقية الجزائر وتسوية منازعات الحدود فيما بينهما في عام 1975, وقد ازال هذه التقارب الايراني العراقي المخاوف من دول الخليج العربي ازاء ايران وادى الى مزيد من التقارب معها[x].

بعد اغتيل الملك فيصل عام 1975 ومجيء خالد للحكم حاول المحافظة على العلاقات مع إيران مادامت الأخيرة لم تشكل أي تهديد امني او سياسي أو عسكري على منطقة الخليج العربي برغم من الاختلافات المذهبية والقومية فقد كانت الدولتان يجمعهما تحالف مع الولايات المتحدة وكانت إيران تلعب دور الشرطي لحماية المصالح الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي[xi], وشهدت العلاقات الإيرانية – السعودية تطورا من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية من بينها امن الخليج العربي والصراع العربي الإسرائيلي، فقد قام ولي العهد فهد بن عبد العزيز إلى إيران قد زاد من عمق العلاقات الثنائية والمؤتمرات التي تتعلق بأمن الخليج العربي فقد عقد مؤتمر لوزراء الخارجية على هامش قمة جدة الإسلامية 1975 وصدر في نهايته إعلان الرياض لتدارس سبل سياسة أمنية جماعية لحماية امن الخليج العربي وانتهى المؤتمر بالفشل بسبب اختلاف وجهات النظر ، كما فشل مؤتمر عام 1977 ويبدو ان السعودية كانت تدرك قوة إيران ورغبتها في إخضاع منطقة الخليج العربي[xii] .

2. العلاقات الإيرانية – السعودية (1979–1990)

جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 لتكون الحدث الأبرز في العلاقات السعودية – الإيرانية في منطقة الخليج العربي، بعد الإطاحة بنظام الشاه الموالي للغرب، وقد رفعت الثورة منذ بداياتها الشعارات المعادية للغرب وعمدت إلى إبدال السفارة الإسرائيلية بالسفارة الفلسطينية، كما خسرت الولايات المتحدة أبار النفط التي كانت تحت سلطتها، ومع ذلك لم تتخذ السعودية أي مواقف معادي للثورة الإيرانية في بداية الأمر وامتنع المسؤولون السعوديين من أداء أي تصريحات تجاه الثورة واكتفت باتهام السوفيت بإثارة الشغب في إيران عندما وجه الأمير سلطان عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي الاتهام إلى الشيوعية العالمية وأعلن وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ان بلاده ترتبط بعلاقات اقتصادية واجتماعية مع إيران وان أي مشاكل تتعرض لها إيران تسبب قلق في المنطقة ، وأعلن فهد بن عبد العزيز ان حكومته تساند الشاه باعتباره السلطة الشرعية في إيران ومع ذلك استطاعت الثورة من إسقاط نظام الشاه[xiii] .

على العكس فقد أعلنت السعودية ترحيبها بعودة الإمام الخميني إلى إيران وتشكلت الحكومة برئاسة مهدي بازركان الذي أكد على استمرار العلاقات الإيرانية – السعودية ودول الخليج العربي، وأرسلت السعودية تهنئة إلى مهدي بازركان مما يؤكد رغبتها في استمرار العلاقات بين الجانبين, ومن جانبها أعلنت إيران التخلي عن دور الشرطي الحامي للغرب وألغت صفقة الأسلحة الأمريكية، وفي كانون الثاني 1979 غادر

الشاه محمد رضا إلى الولايات المتحدة وبعد الاستفتاء أعلن في نيسان 1979 قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن جانبها أرسلت السعودية برقية تهنئة أخرى لحكومة إيران، وهكذا سادت علاقات من الهدوء والترقب بين الدولتين, لتوضيح الامور فصارت السعودية والدول الخليجية الاخرى تنتظر تطور الاحداث حرصا على استمرار العلاقات وكانت هذه الدول على استعداد للتعامل بعلاقات طيبة مع ايران[xiv] .

جاءت الخلافات بين الجانبين بعد قيام مجموعة من الطلبة الإيرانيين باحتلال السفارة الأمريكية في تشرين الثاني 1979 وسقطت حكومة بازركان، وتوترت العلاقات الأمريكية – الإيرانية، ومن جانبها أخذت الولايات المتحدة بإثارة دول الخليج عامة والسعودية خاصة من خطر الثورة الإيرانية وأرسلت عدد من القوات الأمريكية إلى المنطقة لحماية دول الخليج, وبعد احتلال السفارة أعلنت الحكومة الإيرانية عن رغبتها في تصدير مبادئ الثورة إلى دول الخليج العربي[xv], فضلا عن قيام الاتحاد السوفيتي بغزو افغانستان في كانون الاول 1979 كل ذلك جعل الولايات المتحدة الامريكية تغيير نظرتها للأمن في منطقة الخليج العربي, فأعلن كارتر في 23 كانون الثاني 1980 مبدأه لحماية امن الخليج العربي المتضمن التدخل الأمريكي المباشر لحماية مصالحها دون الاعتماد على قوة إقليمية كما هو مقرر من قبل مبدأ نيكسون[xvi].

•موقف السعودية من الحرب العراقية – الإيرانية .

اراد الامام الخميني والنظام الثوري في ايران تصدير حماس ايران للإسلام, حيث آمن الامام الخميني بانه بتصدير هذا الحماس للجماهير الاسلامية ستنهض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة, ورأى ان الدعاية هي الاسلوب الامثل لتحقيق هدف تصدير افكار الثورة[xvii], وأحدثت دعوة تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى دول الخليج العربي تصدعاً هائلاً في المنظومة الأمنية لهذه الدول إذ نظرت تلك الدول إلى النظام الإيراني على انه نظام يهدف إلى إسقاط الأنظمة الحاكمة القائمة وإقامة نظم حكم أخرى موالية له لذلك سعت دول الخليج العربي لمواجهة هذا التهديد إلى التقارب مع العراق، في مقدمتها المملكة العربية السعودية إذ وقّع الطرفان في 5 شباط 1979 على اتفاقية تعاون أمني نصت على تبادل الخبرات والمعلومات الأمنية وتسهيل مرور المواطنين بين البلدين، اذ كان لابد وان تؤدي التطورات الجارية في إيران –آنذاك– إلى اتفاق بين العراق والسعودية على سياسات مشتركة في الخليج[xviii].

مقابل ذلك توترت العلاقات بين كل من إيران والعراق إثر تكثيف الهجوم السياسي والدعائي الإيراني ضد نظام الحكم في العراق ونظمت السلطات الإيرانية مظاهرة ضخمة طالبت بتأسيس جمهورية إسلامية في العراق، وفي المقابل ردت الحكومة العراقية بطرد عشرات الآلاف من العراقيين بحجة كونهم من أصل إيراني من العراق[xix], إضافة إلى إثارة العراق مجدداً لمطالبه في شط العرب وإقدامه من جانب واحد على إلغاء معاهدة الجزائر لعام 1975 المنظمة للحدود البحرية بين البلدين, وادعائه قيام إيران بعدوان عسكري على المناطق الحدودية العراقية بتاريخ 4 أيلول1980 أدت تلك السياسات من جانب الطرفين في نهاية المطاف إلى قيام الحرب الفعلية بينهما عام 1980[xx].

حرصت السعودية منذ البداية على بذل جهودها لأنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية حفاظا على أمن الخليج واستقراره واعتبار ان طرفي النزاع ينتميان الى المجموعة الاسلامية, الا انه مع عدم اتفاق

الطرفين على انهاء النزاع ونتيجة لاعتبارات قومية عربية وقفت السعودية الى جانب العراق لمساندته ضد المطامع والتهديدات الايرانية لمنطقة الخليج العربي, وكان الدعم السعودي للعراق يهدف الى الحفاظ على بقاء العراق دولة عربية موحدة وحتى لا يجتاح من قبل ايران وقد تلخص الموقف السعودي من الحرب في الحياد العسكري مع تقديم الدعم المادي للعراق والعمل من اجل انهاء الحرب سلمياً من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي, والامم المتحدة, ومجلس التعاون الخليجي[xxi], الذي تأسس في ظل ظروف استثنائية تمثلت بانشغال العراق وإيران في الحرب والخطر المتمثل في تهديد تعميم الثورة الإسلامية الإيرانية إلى النظم المحافظة في الدول الست للخليج العربي, فتم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 لتعزيز التعاون المشترك بين دوله خصوصاً على الصعيد الأمني للمنطقة, وقد وجدت تلك الخطوة سنداً شعبياً قوياً على الصعيد الداخلي للدول الأعضاء على أمل التحول من علاقات التعاون إلى التكامل والوحدة، كان هدف السعودية من تأسيس مجلس التعاون هو إقامة سد دفاعي في مواجهة نفوذ إيران في المنطقة، ورأت إيران ان المجلس غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج الصغيرة[xxii].

وفي عام 1982 توفي ملك السعودية فخلفه اخوه فهد بن عبد العزيز مع استمرار الحرب العراقية – الايرانية وتوالت المواقف والتصريحات الخليجية الداعمة للعراق وخصوصاً موقف المملكة العربية السعودية الذي أدى إلى تزايد حدة العداء الإيراني– السعودي، فقد أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل تأييد بلاده للعراق في حربه مع إيران بالقول "إن العراق عضو في الجامعة العربية ونحن كذلك ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى"[xxiii], وضمن هذا الإطار وبجهد سعودي– كويتي مشترك لدعم الحكومة (العراقية) وقعت الدولتان عام 1983 اتفاقاً مع العراق تم بموجبه بيع كميات من النفط تقدر بحوالي(310) آلاف برميل يومياً لدعمه في حربه ضد إيران مما زاد من التوتر الإيراني– السعودي ، فضلاً عن ذلك فقد تبنت السعودية قرار يدين إيران عام 1984 في اجتماع الجامعة العربية، ودعت السعودية إلى اتخاذ موقف متشدد ضد إيران بعد هجومها على السفن السعودية والكويتية[xxiv].

وقد أدركت الحكومة السعودية منذ البداية أن خروج إيران من الحرب منتصرة يعني أن واقع المنطقة سينقلب رأساً على عقب، ومن ثم سينعكس على السعودية نفسها, وقد زادت إيران من خلال الحرب في تهديداتها لدول المنطقة وبخاصة السعودية، فقد شهد عام 1984م، أول صدام مباشر بين السعودية وإيران، الأمر الذي نجم عنه قلق سياسي حاد، فقد أرغم الطيران الملكي السعودي على الاشتباك مع طائرات إيرانية في 5 حزيران 1984، وزعمت السعودية أن هذه الطائرات دخلت الحدود الإقليمية للسعودية فوق خطوط الملاحة الخليجية, وقد استطاعت الطائرات السعودية إسقاط طائرة إيرانية[xxv].

بعد ذلك وبالتحديد بين عامي (1985–1987) عملت إيران على تلطيف العلاقات مع المملكة العربية السعودية كمحاولة منها لامتصاص الضغوط الإقليمية والدولية عليها إذ شهد ذلك العام زيارة وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل لإيران وهي أول زيارة لمسؤول سعودي إلى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فيها تم خلالها بحث عدد من الموضوعات موضع الخلاف بينهما ، ومحاولة إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ولكن المباحثات فشلت[xxvi].

إلا إن الموقف السعودي تجاه إيران ما لبث أن عاد إلى التشدد بعد احتلال ايران لمدينة الفاو العراقية فخشيت من تصدير الثورة الإيرانية فعمدت على دعم العراق سواء على شكل تكثيف المساعدات للعراق، أو على شكل زيادة الضغوط الدولية على إيران وخصوصاً بعد الزيارات المتكررة للمسؤولين السعوديين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (السابق)[xxvii], إثر قيام الحجاج الإيرانيين بتعكير أجواء موسمي الحج عام(1986) عندما وقع انفجار في السعودية في منطقة (الخبر) راح ضحيتها تسعة عشر عسكري أمريكي فاتهمت الولايات المتحدة إيران بالهجوم وفي عام 1987 عادت حالة التوتر في العلاقات في موسم الحج بعد ان اصدر الإمام الخميني القيام بمظاهرات البراءة والتنديد بالولايات المتحدة فحدث صدام بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي اتهم فيها السعوديين محاولة الإيرانيين السيطرة على المسجد الحرام، وقام متظاهرون في إيران بالهجوم على السفارة السعودية بسبب تعرض الحجاج الإيرانيين للاعتداء السعودي، الأمر الذي أدى إلى انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وطلبت السعودية من موظفي السفارة الإيرانية في الرياض وقنصلها في جدة مغادرة الأراضي السعودية مدة لا تتجاوز أسبوع [xxviii].

وبعد الحادثة قررت إيران مقاطعة موسم الحج ومع انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية صرح الملك السعودي (فهد) في المؤتمر الإسلامي التابع لوزارة الإعلام في الدول الإسلامية عام 1988 عن أمله في مشاركة الإيرانيين في أعمال المؤتمر في المستقبل القريب ، كما تم عقد الجلسة الرابعة والثمانين لمنظمة أوبك وتم الاتفاق على حصص الأعضاء من أنتاج النفط بما فيها العراق وإيران وتم تحديد سعر البرميل وتم إيقاف جميع الحملات الدعائية ضد إيران وبدأت السعودية بحل مشكلة الحجاج الإيرانيين[xxix] .

3. العلاقات الايرانية –السعودية في عهد رفسنجاني (1989–1997)

شكلت نهاية الحرب العراقية الايرانية تغيراً كبيراً في مسار السياسة الخارجية الايرانية فبدأت سياستها تتمحور حول مصالحها القومية أكثر من الاعتبارات الايدولوجية, وادركت عجزها عن تغيير الخريطة السياسة للمنطقة وعن تصدير ثورتها للخارج, كما ان انتهاء الحرب العراقية الايرانية فرض عليها اعادة بناء اقتصادها المدمر, وتطلب منها ذلك العمل على استقرار المنطقة وتوطيد علاقاتها مع جيرانها العرب, وشهد عام 1989 البداية الحقيقية لهذا التغيير مع مجي الرئيس هاشمي رفسنجاني (1989–1997) للسلطة وما رافق ذلك من تعديلات دستورية وقانونية عكست الانتقال من مرحلة توطيد الثورة الى مرحلة توسيع المؤسسات الرسمية واتباع سياسات اقتصادية منفتحة ونبذ سياسات الانغلاق, وعلى الصعيد الخارجي انتهج رفسنجاني سياسة خارجية نشطة سميت (هامستيجي) أي التعايش السلمي وازالة ماشاب النهج الايراني من نزعة متطرفة وبالذات اتجاه دول الخليج العربي[xxx] .

ظهرت بوادر الانفراج في العلاقات إيرانية السعودية بالمحادثات السرية بين البلدين في جنيف خلال شباط 1989، كما تم حضور إيران لاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة جدة السعودية في آذار من نفس العام وبذلك انتهت مقاطعة إيران لموسم الحج[xxxi] .

في عام 1990 ادركت السعودية ضرورة فتح قنوات الاتصال مع ايران؛ وذلك لتحجيم الطموحات العراقية في لعب دور القوة الاقليمية المهيمنة في المنطقة بعد انتهاء الحرب مع ايران, وفي نيسان 1990 قال الملك فهد ان هنالك رغبة في سعودية في عودة العلاقات مع ايران الى مجراها الطبيعي, وان المشاكل بين السعودية وايران محدودة ويمكن حلحلتها[xxxii], وجرت عدة أحداث أدت إلى زيادة التقارب الإيراني السعودي منها دخول القوات العراقية للكويت 1990 وقد أدانت إيران احتلال العراق للكويت ونفذت العقوبات عليه، والأمر الأخر هو بروز الولايات المتحدة كقطب واحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، فتحولت العلاقات السعودية – الإيرانية من المواجهة إلى السلام النسبي مع وجود بعض الجوانب السلبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أدى إلى إخلال التوازن في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة إذ أصبح من السهل للولايات المتحدة فرض هيمنتها على المنطقة دون منازع ، بينما فقدت إيران والعراق وسوريا حليفها السوفيتي الذي كان يعتبر محور توازن بيت القوتين في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية[xxxiii] .

وجدت إيران أنها تحل محل الاتحاد السوفيتي في المنطقة ما يشكل قلق للغرب والسعودية لاسيما أنها جاءت متزامنة مع احتلال العراق للكويت، لذا وجدت دول الخليج ضرورة إبقاء القوات الأمريكية لحفظ الأمن الخليجي وعلى رأسها السعودية على اعتبار ان لها دور قيادي في المنطقة، لاسيما ان الصراع السياسي اتضح بشكل واسع بين إيران والسعودية في جمهوريا أسيا الوسطى، فقد اتهمت إيران الحكومة السعودية بتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للذين يروجون للوهابية في أفغانستان وتركمستان وكازاخسنان وإنشاء العديد من المعاهد الدينية في باكستان بهدف تقويض الثقافة الإسلامية الإيرانية[xxxiv] .

ومع ذلك وجدت الحكومة الإيرانية ضرورة إبداء مرونة في علاقاتها مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية ، وعليه استأنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 26 آذار 1991 عندما قام هاشمي رفسنجاني بزيارة الرياض والتقى بملك السعودية فهد بن عبد العزيز, وتم الاتفاق على عودة الحجاج الإيرانيين لأداء مناسك الحج وتم اعادة فتح السفارة الايرانية في الرياض والسفارة السعودية في طهران, وفي حزيران 1991 قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بزيارة طهران, وكانت تلك الزيارة مؤشر واضح على تحسن العلاقات بين الدولتين والبدء بصفحة جديدة من العلاقات[xxxv].

كان رفسنجاني يرى ضرورة إعادة وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع دول الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص لتجنب العزلة الإقليمية وتطوير العلاقات ورغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة، لذا لجأ رفسنجاني في أيلول 1993 للتقارب مع السعودية لمساعدة إيران لزيادة حصة إنتاجها في منظمة الاوبيك، ومن جانبها وافقت السعودية على ذلك فارتفعت حصة الإنتاج اليومي لإيران بمعدل (260) الف برميل يوميا، لاسيما ان منطقة الخليج تمتلك 55% من الاحتياطي وتاتي السعودية في المرتبة الاولى ، كذلك وجدت ايران ان حل مشاكلها مع البحرين والامارات يتطلب اعادة العلاقات مع السعودية[xxxvi] .

وفي تشرين الأول 1993 قام علي اكبر ولايتي وزير خارجية إيران بزيارة السعودية حاملاً دعوة رسمية للملك فهد لزيارة طهران بهدف توطيد العلاقات الثنائية، وبمجرد الإعلان عن هذه الدعوة، حدثت اضطرابات سياسية في طهران بين المتشددين والمعتدلين، ونظم مائة طالب إيراني مسيرة داخل جامعة طهران للاحتجاج

على توجيه تلك الدعوة وبدأت بعض الشخصيات الدينية في التهجم على السعودية وقادتها على صفحات الصحف الإيرانية، الأمر الذى أدى إلى انتكاسة العلاقات بين البلدين، وساءت أكثر نتيجة قرار الحكومة الإيرانية المفاجئ بعدم طرح, قضية الجزر للنقاش أثناء جولة المفاوضات التي كان مقررا عقدها في طهران أوائل أكتوبر 1993 بين دولة الإمارات وإيران، الأمر الذى أدى إلى نسف تلك الجولة من المفاوضات, وقد ساهمت العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بعد ذلك، منها اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداء من عام 1994، واتجاه إيران في آب 1994 لفرض سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى بما يتعارض مع اتفاق عام 1971 بين إيران وإمارة الشارقة، وبالتالي ساءت العلاقات بين الجانبين خلال عامي 1993-1994 وقررت السعودية تقليص عدد الحجاج الإيرانيين الى (55) الف حاج كما عادت السعودية الى حظر اي نشاط سياسي للحجاج الايرانيين؛ لانهم يدركون مدى تاثير ذلك النشاط على الأمن القومي السعودي[xxxvii] .

تفاقم التوتر الإيراني – السعودي عام 1995 بعد قيام جماعة مسلحة بالهجوم بقنابل على مكتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي مما أدى إلى مقتل سبعة أشخاص منهم خمسة أمريكيون وجرح (60)، ومع مطلع 1996 قامت عناصر أخرى بتفجير ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيون في (ميناء الخبر) السعودي على ساحل الخليج مما أودى بحياة (19) أمريكي وجرح أكثر من مائة وأشارت تقارير سعودية ان الحادثين قامت بهما جامعات سعودية تطلق على نفسها (حزب الله السعودي) وهم مدعومين من إيران[xxxviii], مع نهاية عام 1996 حاولت السعودية أعادت العلاقات مع إيران ويرى بعض المحللين ان السبب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي واجهتها السعودية بسبب تدني أسعار النفط حتى وصلت إلى عشر دولارات للبرميل، ووجدت انه لا يمكنها التحكم بأسعار النفط دون التعاون مع إيران داخل منظمة الاوبيك ، ورحبت إيران بتلك الخطوة لإفشال المساعي الأمريكية لتطويق إيران بعد سياسة الاحتواء التي اتبعها كلينتون ضد إيران والعراق[xxxix] .

4. العلاقات الإيرانية – السعودية في عهد محمد خاتمي(1997-2003)

كان وصول الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي للحكم في أيار عام 1997 اثر في العلاقات الإيرانية – السعودية، فقد تبنى خاتمي سياسة قائمة على أساس حسن الجوار وإقرار السلام والاحترام مع دول العالم، وعليه شهدت العلاقات الإيرانية – السعودية تحسناً ملموساً ، فكانت إيران تسعى للحصول على الدعم الخليجي لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة ، فضلا عن ان السعودية تعد الحليف الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت بفرض الحصار على إيران بسبب برنامجها النووي الذي بدأ مطلع 1991 ، وأخذت العقوبات تزداد مع عام 1994 عندما بدأت إيران بالتعاون مع روسيا والصين لإنشاء المفاعل النووية، وفشل مفاوضات البرنامج النووي حتى تقرر رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عام 1996، لذا سعت إيران لكسب السعودية لإفشال سياسة الاحتواء التي يمارسها الغرب ضد إيران[xl].

وفي المقابل وجدت السعودية ان وصول خاتمي الإصلاحي للحكم سيخلق جو من الصفوة والتفاهم المشترك في المجال السياسي والدبلوماسي والمجال الاقتصادي النفطي، وهكذا استؤنفت العلاقات بين البلدين فتم اللقاء الأول بين رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران وولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز في اجتماعات مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي في إسلام آباد في منتصف 1997، بعدها زار الأمير عبدا لله ولي العهد آنذاك أثناء مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بطهران في شهر كانون الأول 1997م، وتعد أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية 1979م.وأكد خاتمي ان بلاده ليس لها نوايا عدائية تجاه الدول العربية المجاورة لها مما يدلل عن توقف فكرة تصدير الثورة الإيرانية ، وحرصت إيران على لسان وزير دفاعها اللواء (علي شمخاتي) ان تعرب للرياض عن تقديرها الكامل لمواقف السعودية لمشاركتها في مؤتمر القمة، واتصل شمخاتي برئيس الدفاع السعودي (سلطان بن عبد العزيز) خلال القمة وأكد له ان بلاده تضع الرياض في أولى أولوياتها لتطوير العلاقات مع الخليج وباقي الدول الإسلامية[xli]، كما قام خاتمي بزيارة الرياض واستقبل استقبال جيد من حكام السعودية ، وزار وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر طهران بعد انتخاب الرئيس خاتمي حاملا رسائل من كبار المسؤولين السعوديين إلى الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني[xlii] .

وفي عام 1998م زار طهران كل من سعود الفيصل وزير الخارجية ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير، وفي المقابل قام الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض فقد قام الرئيس الأسبق رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام بزيارة في شهر آذار عام 1998م على رأس وفد كبير ضم كلا من كمال خرازي وزير الخارجية آنذاك وعبد الله نوري وزير الداخلية وغيرهم من كبار المسؤولين ورجال الدين وانتهت بتوقيع اتفاقية تعاون لمدة خمسة سنوات في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية وتشجيع الاستثمار بين البلدين ، ونتيجة لهذه الزيارات، فقد استأنفت الخطوط الجوية في كلا البلدين رحلاتها إلى البلد الآخر، وأقيم في جدة خلال شهر نوفمبر 1998م معرض للصناعات الإيرانية ضم منتجات أكثر من مائتي شركة ومصنع[xliii].

ومع مطلع 1999 تطورت العلاقات بين البلدين من خلال زيارة محمد خاتمي للرياض والتي نتج عنها بيان ختامي مشترك تضمن ان الدولتان ترسيان أسس التعاون الاستراتيجي والتنسيق في المواقف المشتركة من القضايا الإقليمية ، والتأكيد على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتعزيز اللجنة الاقتصادية ، وبرز التقارب بين الدولتين بشكل أوسع مع تدهور أسعار النفط حتى وصلت ستة دولارات للبرميل الواحد، فدخل الجانبان في اتفاق مع فنزويلا والمكسيك لخفض الإنتاج ورفع أسعار النفط ، وبذلك وصلت العلاقات إلى أعلى مستوى[xliv]

وخلال زيارة وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز إلى طهران في أيار 1999 للتباحث مع إيران لإقامة ميثاق امني ودفاعي مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، إلا ان المساعي توقفت بسبب إصرار إيران على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وقيامها خلال قمة قادة مجلس التعاون الخليجي عام 2000 بإجراء بحرية في الخليج وعند مضيق هرمز وبحر عمان فعدته دول مجلس التعاون بأنه استفزاز وضغط على القمة الخليجية، إلا ان إيران خففت من التوترات من خلال إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من تأشيرات الدخول إلى إيران ومع

ذلك بقيت تلك الدول تتعامل بحذر مع إيران ، وصرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في آذار 2000 ان إصرار إيران على الجزر الإماراتية يعكر صفوة العلاقات بين البلدين ، ومع ذلك ترى السعودية ان إيران شريك خليجي وان استبعاده لمدى طويل غير معقول، ووجدت ان استعادة الجزر العربية لا يتم إلا بالطرق السلمية، ولابد من التقارب مع إيران ، وتأكد ذلك من خلال زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شمخاتي في نيسان 2000 إلى السعودية بهدف بحث التعاون المشترك بين الجانبين للحفاظ على استقرار المنطقة وأكد ان بلاده تسعى لتعزيز الثقة المتبادلة ، وفي أيار 2000 قام علي شمخاتي بزيارة الرياض والتقى بسلطان عبد العزيز وصرح الجانبان عن وضع صيغة لميثاق امني وتوقيع معاهدة دفاعية[xlv] .

وقد تم توقيع الاتفاق الثنائي الأمني الدفاعي في 16 نيسان 2001 وقعها نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية عن الجانب السعودي، وعبد الواحد موسوي لاري عن الجانب الإيراني وأشارت إلى ان الدولتان ترغبان توثيق الصلات والصداقة بينهما، وتدعيم الروابط الإسلامية والثقافية بين الشعبين وتقرر :-

1-إنشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين البلدين لرصد الإخطار المشتركة التي نهدد امن الدولتين.

2-التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية والإرهاب الدولي والجرائم الاقتصادية .

3-التعاون في مجال الإنقاذ البحري والتسلل غير المشروع .

4-التعاون في مجالات مكافحة المخدرات .

5-التعاون في مجال التدريب الأمني وتبادل الخبرات المعلومات الأمنية .

6-منع الهجرة غير القانونية وفرض الرقابة على الحدود .

7-تمنح تسهيلا للحجاج الإيرانيين في موسمي الحج والعمرة وسمحت إيران للخليجين والسعوديين بالدخول لإيران دون تأشيرة .

8-زيادة إقامة معارض تجارية وحرية انتقال المواطنين (امن المواطنين) وتحجيم نشاطات المعارضة لكلا البلدين[xlvi] .

كان للاتفاقية أهمية على الصعيد الإقليمي فأن السعودية تسعى للتخلص من التزاماتها مع الولايات المتحدة بسبب كونها أصبحت ثقل على الخزانة السعودية ، فضلا عن مطالبات سعودية بإنهاء الوجود الأمريكي، ورفض إيران للوجود الأمريكي ، كذا عدت الولايات المتحدة الاتفاقية خطوة لتدخل إيران بمنطقة الخليج, وتعززت العلاقات بين البلدين بزيارة محمد خاتمي للسعودية في أيلول 2002 حيث قام بأداء مناسك العمرة ولقاء الملك عبد الله بن عبد العزيز ومع ان الإعلام العربي والأجنبي لم يهتم بالزيارة إلا أنها كانت مهمة لاسيما مع تطور الملف النووي الإيراني واكتشاف المفاعلات النووية في أصفهان ، وتقرر في الاجتماع ان يتم تعاون إيراني مع الدول العربية غير الخليجية مثل مصر[xlvii] .

ومع عام 2003 واحتلال العراق واتخاذ إيران موقف الحياد اختل التوازن الإقليمي وبرزت إيران كقوة إقليمية بهدف امتلاك الطاقة النووية ، وفي أول مؤتمر صحفي للرئيس محمود أحمدي نجاد، قال إن إيران

ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية، وخصوصا مع العربية ، وأكد السفير الإيراني في المملكة (علي أصغر خاجي) بتاريخ (24/آب/2003) على أن العلاقات الاقتصادية بين إيران والمملكة متميزة ، والتعاون بين البلدين وفي مختلف المجالات متطور وواسع[xlviii]

ثانياً: العلاقات الايرانية ـ العمانية (1971–2003)

1. العلاقات الايرانية – العمانية (1971–1979)

بعد اعلان الانسحاب البريطاني عام 1968 كرست الحكومة الايرانية اهتمامها نحو تحسين العلاقات التجارية والثقافية مع دول الخليج العربي، ووضعت ايران نصب أعينها أنه من الطبيعي ان تمارس مسؤولياتها "التاريخية" في الخليج العربي, ومن اجل تحقيق هذه المسؤولية قامت الحكومة الايرانية ببذل جهد منظم من اجل فتح ابواب التجارة الايرانية مع دول الخليج العربي، فضلا عن تشجيع التبادل الثقافي مع المنطقة[xlix] .

ترتبط سلطنة عُمان وإيران بعلاقة قديمة تاريخيًا لم تكن دائمًا ودودة، إلا أنها شكّلت أمرًا واقعًا تفرضه الجغرافيا والمصالح المشتركة بين قوتين بحريتين كبيرتين تسيطران على مدخل الخليج. وقد اتخذت هذه العلاقة شكل التعاون السياسي الناضج بعد تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم في 23 تموز 1970، أذ اكتسبت عمان أهمية خاصة بالنسبة لإيران وخاصة بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي عام 1971، بعد ان أسندت مهمة حماية المنطقة لإيران والسعودية في مهمة الحفاظ على الأنظمة التقليدية والقضاء على الحركات اليسارية, لذلك رأت المؤسسة العسكرية الإيرانية التي اضطلعت مهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة ان جزءا من مهمتها هو الدفاع عن نظام السلطان قابوس ضد الحركة اليسارية المسلحة في ظفار، واعتبرت ان امن عمان هو امتداد لأمن إيراني, وان حماية نظام السلطان قابوس وتجربته الخاصة في تحديث عمان يمكن ان تكفل استمرار الاستقرار السياسي في المنطقة[l].

في تشرين الأول 1971 دعا شاه إيران محمد رضا بهلوي السلطان قابوس لزيارة بلاده بمناسبة الذكرى السنوية لقيام الإمبراطورية الفارسية. في لقاء السلطان مع الشاه تمت مناقشة مسالة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي واستقلال المحميات الخليجية، وفي مجال تنشيط الزيارات بين البلدين قام رئيس مجلس الشيوخ الإيراني مسعودي بزيارة سرية إلى عمان، فيما قام مستشار السلطان قابوس ثويني بن شهاب بدعوة من وزير الخارجية الإيراني عباس علي خلعتبري بزيارة طهران في 17 تموز 1972[li] .

خلال الدعوة التي قدمها عباس على وزير خارجية إيران إلى السلطان قابوس وبعد عدة مناقشات تم عقد اتفاقية تعهدت فيها إيران بتقديم الدعم العسكري لعمان، في حال دخول عمان الحرب أو تعرضها لخطر مسلح، عقدت هذه الاتفاقية بعد ان زار وفد عماني برئاسة مستشار قابوس (ثويني بن شهاب) إيران، وقد أعطت الاتفاقية إيران حق الإشراف العسكري على الجزر والمناطق الإستراتيجية في ساحل عمان والمشاركة العسكرية بضرب الحركة المسلحة في ظفار، والعمل على دعم سلطنة عمان بالأسلحة والمعدات الحربية، وقد كان لهذه الاتفاقية أثار سلبية كبيرة على السيادة العمانية والخليجية، فقد بدأ الأسطول الإيراني

باختراق المياه الإقليمية لبعض دول الخليج العربي المجاورة لعمان، وسيطرت إيران فعليا على جزر كوريا موريا العمانية وحولتها إلى قاعدة عسكرية عام 1972م وتنازلت عمان عن جزيرة الغنم الاستراتيجية لإيران، كذلك تنازلت عن السيادة على منطقة رأس مسندم ومياهها الإقليمية ولذلك فقد أرسلت إيران قوات وخبراء عسكريين إلى عمان للمشاركة في قمع الحركة المسلحة في ظفار[iii].

في تشرين الثاني عام 1973م قامت القوات البحرية للدول الأعضاء في حلف السنتو بمناورات عسكرية في الخليج العربي وعلى مقربة من السواحل العمانية، وخلال هذه العمليات قامت إيران بإنزال بعض قواتها في جزيرة كوريا موريا القريبة من ساحل ظفار، وبدأت القوات الإيرانية بالتزايد حتى وصل العدد المعلن إلى 5000 جندي، انضموا إلى القوات العمانية المتواجدة في الإقليم والتي يصل عددها إلى 12000 جندي مع إعداد كبيرة من الطائرات الحربية والمروحيات والأسلحة المدرعة الثقيلة [iiii].

ومع ذلك قدمت عمان فجأة عام 1974م طلبا لإضافة المنطقة الساحلية للسيادة العمانية كونها كانت أرضا للرعي لإحدى قبائلها، إلا ان ذلك لم يؤثر على العلاقات، فقد قام السلطان قابوس بزيارة إلى إيران، بناء على دعوة رسمية وجهها له محمد رضا شاه للفترة 2–4 آذار 1974، ورافقه فيها وفد رسمي كبير ضم ابرز الشخصيات السياسية والعسكرية والاقتصادية, وقد ناقش الطرفان المواضيع الاقليمية ذات الاهتمام المشترك، وفيما يخص تحديد الحدود البحرية والجرف القاري، فقد تم الاتفاق على أن يقوم خبراء من كلا البلدين بدراسة المسائل المعنية وتهيئة الاتفاق النهائي للجرف القاري، وعبر الطرفان عن اهتمامهما التام للتعاون الوثيق بين الدولتين في استثمار كل المصادر البحرية الموجودة في قاع البحر، وفي العام التالي للزيارة تم توقيع الاتفاق النهائي لتحديد الجرف القاري بين إيران وعمان، ووفقا لهذه المعاهدات والاتفاقات النهائية فقد أصبح بإمكان الدول المتفقة فيما بينها العمل والتنقيب واستغلال مصادر النفط ضمن المناطق التي تخصها، وعبر السلطان قابوس عن امتنانه لشاه إيران ووصف عصره "بالعصر الذهبي لإيران"، ولتقديمه الدعم اللازم للقضاء على الحركة المسلحة في ظفار[liv].

تعد الحركة المسلحة في اقليم ظفار العماني احدى الاوجه المعقدة للنزاع في منطقة الخليج العربي، والذي كانت له امتدادات وتحديات على الصعيد الداخلي لسلطنة عمان، وعلى الصعيد الاقليمي وتأثيراته على العلاقات الايرانية الخليجية، وقد لجأ قابوس الى محمد رضا، الذي ارتبط معه بعلاقات جيدة ووقع معه اتفاقيات مهمة كاتفاقية تحديد الحدود البحرية التي حصلت ايران بموجبها على امتيازات مهمة، كذلك اتفاقية سرية اخرى في تموز 1972م للتعاون العسكري بين الدولتين، تعهدت فيها ايران بتقديم الدعم العسكري لعمان، في حال دخول عمان الحرب او تعرضها لخطر مسلح، ولذلك فقد ارسلت ايران قوات وخبراء عسكريين الى عمان للمشاركة في قمع الحركة المسلحة في ظفار، وقد اعطت الاتفاقية ايران حق الاشراف العسكري على الجزر والمناطق الاستراتيجية في ساحل عمان والمشاركة العسكرية بضرب الحركة المسلحة في ظفار، والعمل على دعم السلطنة بالأسلحة والمعدات الحربية، وقد كان لهذه الاتفاقية اثار سلبية كبيرة على السيادة العمانية والخليجية، فقد بدأ الاسطول الايراني باختراق المياه الاقليمية لبعض دول الخليج العربي

المجاورة لعمان، وسيطرت ايران فعليا على جزر كوري اموريا العمانية وحولتها الى قاعدة عسكرية 1972 وتنازلت عمان عن جزيرة الغنم الاستراتيجية لإيران، كذلك تنازلت عن السيادة على منطقة راس مسندم ومياهها الاقليمية[lv].

في ايلول 1975 قام السلطان قابوس بزيارة الى ايران استمرت تسعة ايام واستنتج قابوس ان أمن بلاده سوف يتحقق بشكل احسن اذا اعترف بالهيمنة الايرانية في المنطقة, خلال هذه الفترة بدأت القوات الايرانية وقوات السلطنة الاعداد لهجوم واسع على ثوار ظفار، حيث اتخذ السلطان قابوس في 16 تشرين الثاني 1975 قرارا بتدمير البنية التحتية للثوار[lvi], وعليه قامت القوات الإيرانية ومعها القوات العمانية بالانتشار السريع في المناطق المختلفة من عمان، فوضعت قسم منها في المناطق الشمالية والوسطى، ووضع القسم الأخر في جنوبي البلاد حيث المعارك في إقليم ظفار، وأطلق على العملية الأولى (الحملة الكبرى)، فقد دخلت هذه القوات في مواجهات قوية وعنيفة مع المسلحين الظفاريين[lvii]، كان لحكومة الشاه أهداف عديدة وراء تدخلها العسكري في حرب ظفار، في مقدمتها تأمين مضيق هرمز والمناطق الشمالية لهذا المضيق، والحيلولة دون سيطرة الثوار في ظفار على هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لإيران، والتي تعد المنفذ الرئيس لتصدير النفط الإيراني[lviii], وفي بداية عام 1975 أعلن الجنرال ت.م كريزي قائد القوات المسلحة في السلطنة بان شاه إيران على استعداد لضمان سلامة المجال الجوي العماني من الطائرات الأجنبية المتسللة وذلك بإلزام قواته الجوية برد المعتدين فيما إذا طلبت مسقط هذه المساعدة، ووضعت طهران عدة مقاتلات من نوع (F-5) مع عدد من الطائرات الحربية تحت قيادة جنرالات إيرانيين خاضعين لضباط عمانيين، وتشير عملية نشر القوات هذه إلى قلق الشاه على الاستقرار الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، وقد كانت هذه الخطوة مكملة لترتيبات إيرانية سابقة من اجل تأمين مرور مجرى حر في مضيق هرمز.حتى أعلن في عمان رسميا انتهاء الحركة المسلحة في ظفار في 21 كانون الأول 1975[lix].

بالرغم من انتهاء المعارك إلا إن إيران أبقت قسما من قواتها داخل الأراضي العمانية لدعم سلطة السلطان، واستمر الطرفان في إقامة علاقات قوية بينهما، مبنية على التعاون المشترك في القضايا المختلفة، وفي تشرين الثاني 1976 قدمت عُمان مشروعها الذي دعت فيه إلى عقد مؤتمر لتقريب وجهات النظر بعد ان فشل مقترح إقامة مؤتمر قمة خليجي، وتم عقد اللقاء الذي اقترحت عمان وطالبت بإقامة (حلف إقليمي) يتضمن احترام سيادة الدول وتحديد الحدود وفق مبادئ الأمم المتحدة والقانون، وحرية المرور البري في الخليج، وشجعت إيران المشروع بينما اعترض عليه العراق والغي المشروع. وفي منتصف عام 1977 قامت إيران بسحب غالبية قواتها الموجودة في عمان، ما عدا قوة قليلة كانت لها مهمات صغيرة تؤديها في تمشيط المناطق وتخليصها من بقايا الجيوب الثورية[lx]

وبدأ السلطان قابوس سياسة جديدة لإعادة الامور الى نصابها، ليس في اقليم ظفار فحسب، بل في ارجاء عمان كافة، فقد اخذت عائدات النفط العمانية تشهد خلال النصف الثاني من السبعينات زيادة كبيرة،

ولذلك فقد جاءت خطة التنمية الاقتصادية 1976–1980م، لتضع تحت تصرف الحكومة العمانية اكثر من 80% من هذه العائدات التي وصلت الى 8.2 مليار دولار على المشاريع الاستثمارية وتطوير البلاد, واستمر الطرفان في اقامة علاقات قوية بينهما، مبنية على التعاون المشترك في القضايا المختلفة[lxi] . سعت عُمان نحو تقريب إيران من دول الخليج العربية الأخرى؛ حيث دعا السلطان قابوس في العام 1976 إلى عقد محادثات بين الدول الثماني المطلّة على الخليج العربي، على أمل تقريب وجهات النظر وإزالة سوء التفاهم التاريخي بين تلك الأطراف، إلا أن المحادثات لم تحقق نجاحًا يُذكر[lxii] .

وجاءت زيارة محمد رضا شاه الى عمان في كانون الاول 1977م لتؤكد الاتفاق المبرم بين الدولتين سابقا، والذي نتج عنه التدخل العسكري الايراني في ظفار، كذلك اكد الطرفان رفضهما لوجود نفوذ اجنبي (هدام) يهدد المصالح المشتركة، واتفقا على منح ايران تسهيلات عسكرية كبيرة منها السيطرة الجوية والبحرية فوق السواحل العمانية وبحر العرب والمحيط الهندي، واكد الشاه موقفه القديم في دعم السلطان قابوس وارسال قواته لتقف بوجه أية حركة ضده[lxiii] .

ولحسن الحظ فان ايران كانت راغبة في ان تلعب هذا الدور، وبناء على ذلك فان عملية مشاركة القوات الايرانية في معارك في المنطقة الخليج يساعد على كسبها الخبرة اللازمة لتأدية الدور المسند لها، وابرزها بانها القوة الاكبر في المنطقة. وفي مناورة سياسية قام بها محمد رضا للتغطية على تدخله في الشؤون الخليجية وعدم اثارة بقية دول الخليج، قام باتباع سياسة نشطة لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، فعقد عدد من الاتفاقات المختلفة مع السعودية والبحرين وقطر وابو ظبي ودبي وعمان، كما حاول الاتصال مع القادة الخليجيين للتشاور حول ايجاد تعاون ايراني خليجي في موضوع الامن في الخليج العربي[lxiv].

وأضافت عمان موقفا مختلفا أخر عن الموقف الخليجي بقبولها مبدأ المشاركة الدولية، لحماية الملاحة البحرية في مضيق هرمز وتامين امن وسلامة الخليج العربي، ولأجل تحقيق هذا الهدف فقد تقدمت عمان عام 1979م بمشروع إقامة تكتل عسكري لحماية الخليج العربي، يضم جميع الدول المطلة على ساحله إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية. لقي المشروع العماني معارضة عربية وخليجية واسعة، تزعمها العراق الذي بدأت حكومته سعيا إقليميا وعربياً لرفض المشروع، والتأكيد على المسؤولية العربية لحماية الخليج وعدم جر المنطقة إلى دائرة النفوذ الاستعماري مرة أخرى[lxv], وعند قيام الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حافظت عُمان على علاقاتها بإيران رغم العداء المتنامي ضد طهران في المنطقة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء[lxvi] . من خلال ما تقدم يمكن القول ان العلاقات بين سلطنة عمان وايران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي كانت قوية، ومن هذا المنطلق حسمت الكثير من المشاكل والقضايا المعقدة بين البلدين بحكم رؤيتهم المشتركة تجاه العديد من القضايا منها الخطر الشيوعي المتمثل بثوار ظفار وامن مضيق هرمز، وعليه فقد اصبحت ايران الحليف الاقليمي لعمان .

2. العلاقات الايرانية – العمانية (1979–1989)

بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979, حافظ السلطان قابوس على علاقته مع إيران بعد الثورة على اعتبارها علاقات مع دولة جارة مسلمة صديقة، وسياسة حسن الجوار التي كانت أساساً في تاريخ عمان سمحت له بدور صانع القرار في لحظات التوتر، مع ان إيران ولدت بعد الثورة اضطرابات في بقية المنطقة بدءاً من السعودية والبحرين وقطر والكويت، وتعاملت عمان مع تغيير النظام في طهران أفضل من اغلب جيرانها في الخليج. ولم تظهر السلطنة أي طابع للتوتر بإزاء النظام الجمهوري في إيران، ويعود سبب ذلك إلى المصالح المشتركة التي ربطت بين عمان وإيران وبخاصة تأمين الملاحة في مضيق هرمز [lxvii]

وبما ان الدبلوماسية العمانية تنظر إلى العلاقات مع ايران بصفتها علاقات تاريخية قديمة ووطيدة تحكمها سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك لم يؤثر سقوط الشاه وتغير النظام على العلاقات, بل اكد الجانبان على ضرورة الارتقاء بهذه العلاقة في مختلف المجالات وعلى كل المستويات بما يتناسب وطموحات البلدين. ويمتلكان توافقاً واسعاً في الروى حول مختلف القضايا, وعلى ومستوى اللجان بين ايران وسلطنة عمان فهنالك لجنة الصداقة العسكرية العمانية – الايرانية المشتركة واللجنة السياسية بين وزارتي الخارجية في البلدين والتي تجتمع سنوياً للتناوب في كل من طهران ومسقط واللجنة الاقتصادية الايرانية العمانية المشتركة, قد ادت نشاطات هذه اللجان في توسيع نطاق التعاون بين البلدين وتشجيع وتطوير التعاون بين القطاع الخاص في السلطنة والقطاع الخاص في ايران وغرف التجارة والصناعة وتطوير التبادل التجاري فيما بينهما[lxviii].

وعلى الرغم من ان قابوس كانت له علاقته مع الشاه الا انه لم يكن يبني علاقته على اسس الاشخاص فقد عدّت سلطنة عمان الثورة الايرانية مسالة داخلية بالنسبة لايران، مدركة بانه ليس لديها تأثير في هذه المسالة، وليس هناك سبباً لمعارضة هذه الثورة، وكانت مسقط تسعى الى حماية مصالحها الطويلة الأمد ما دام الامر يتعلق بالمضايق، وقد طرحت عمان استعدادها لحراسة المياه الاقليمية وضمان ممرات آمنة لجميع الاطراف من ناحية اخرى رحبت مسقط بدعوة خميني لبناء علاقات جيدة مع جواره، وكانت عمان ترى بانه من الضروري الحفاظ على علاقاتها مع ايران، ولذلك ارسلت وفداً برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي الى ايران للقاء الخميني في حزيران 1979، الذي أكد على التزام ايران بجميع الاتفاقيات التي وقعها النظام السابق بالنسبة لعمان والعمل معها لضمان أمن المنطقة [lxix].

وهكذا كانت علاقات ايران مع السلطنة هي الأقل توتراً مقارنه مع أقطار الخليج الاخرى, وهو ما يؤكد الانطباع العام حول السلوك الهادئ والحيادية للسياسة الخارجية العمانية البعيدة عن الإثارة, حيث كانت السلطنة مع دولة الامارات تتزعمان الاتجاه الداعي للحياد عن طريق اقامه حوار ايراني خليجي يهدف الى وضع الاسس التي تحصر المخاطر المحدقة بين الجانبين في اضيق نطاق ممكن, ومن ثم تهدئه التوترات الحاصلة في المنطقة [lxx].

الموقف العماني من الحرب العراقية– الايرانية

ان قيام الحرب العراقية – الايرانية في ايلول 1980 شكل تهديداً للاستقرار منطقة الخليج العربي مما جدد المخاوف العمانية من ان اوضاع عدم الاستقرار ستؤدي بدورها إلى عودة التوتر في ظفار. وعلى الرغم من المخاوف العمانية من الحرب العراقية الايرانية الا ان السلطان قابوس لم يشر في بداية الحرب في خطابه السنوي بمناسبة العيد الوطني العاشر لموقف السلطنة منها مع خطورتها على امن الخليج العربي واهتمام معظم اقطاره بها، وان السلطنة وفقا لسياستها في المحافظة على علاقة دائمة بمختلف اطراف النزاع رغبت في الابقاء على علاقتها الودية بايران، وهو موقف تفردت به السلطنة دوناً عن اقطار الخليج العربي الاخرى[lxxi].

وبالرغم من تحفظ السلطان قابوس على موقف الدول الخليجية في دعمها وتأييدها للعراق عند اعلان الحرب، الا انه اتخذ الموقف ذاته وتغير التوجه العماني على اثر انتهاك قوات بحرية ايرانية للمياه الاقليمية العمانية واشتباك وحدات بحرية عمانية معها في مضيق هرمز، والتي لم تكن المرة الاولى التي تتجاوز فيها القوات الايرانية على الحدود الاقليمية العمانية، فقد قامت طائرة مروحية ايرانية بالتسلل داخل الاجواء العمانية بدون التعريف عن هويتها وعلى اثرها اعلنت عمان وقوفها إلى جانب العراق في تصديه للعدوان الايراني واعتبرت موقف العراق بأنه لغرض دفع الخطر عن بلاده والدفاع عن النفس وانتزاع الحقوق العراقية التي اغتصبها ايران في تاريخ مسبق, الا ان جسور الثقة بين عمان وايران ما لبثت أن عادت بفضل الجهود التي بذلتها بعض الاطراف وبخاصة الدور الذي قام به وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة راشد بن عبد الله الذي اقنع الايرانيين(بانه لا ينبغي ان يتحدد الموقف الايراني تجاه عمان على اساس علاقة عمان مع الولايات المتحدة الامريكية)، كما سلك الطريق نفسه في مباحثاته مع السلطان قابوس لإقناعه بضرورة اجراء حوار مع الايرانيين والذي كان له دور كبير في اعادة الثقة للعلاقات بين عمان وايران[lxxii].

وقد سعت الحكومة العُمانية أبان الحرب العراقية الإيرانية إلى تبادل الزيارات مع طهران ، وقد وجهت لهذه الزيارات انتقادات متعددة من لدن الحكومات العربية، ومنذ عام 1986 أخذت هذه الزيارات الرسمية تتطور، وظهرت مواقف الانسجام بين الطرفين ولا سيما فيما يتعلق بالسيادة على مضيق هرمز، فقد أعلن مراراً في عُمان وإيران أنهما الدولتان المسئولتان عن حرية الملاحة فيه، في حين يرى سائر الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والعراق أن المسؤولية جماعية، وعلى الرغم من اختلاف الكثير من وجهات النظر العُمانية والإيرانية وبخاصة فيما يتعلق بدور القوى العظمى في منطقة الخليج والرؤية العُمانية حول الدور المتفوق لولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الاختلاف في طبيعة أنظمة الحكم في كلا البلدين، فأن سلطنة عُمان تهدف الى التأكيد على استقلاليتها، وترى من مصلحتها التنسيق مع إيران, وقد استمرت عُمان في سياستها هذه حتى وضعت الحرب أوزارها[lxxiii].

لهذا فقد صنفت مسقط لنفسها اداء متميزاً, ودبلوماسية ذات اسلوب خاص عبر عن نفسه بوضوح بثلاث ممارسات كان لها تأثيرها الكبير وصداها الواسع في المنطقة والعالم .

أ –تنمية العلاقات العمانية مع كل من العراق وايران وعدم اهمال الحوار منهما في أي وقت من الاوقات.

ب –رفض كل الدعوات المتشددة لقطع العلاقات مع ايران او فرض عقوبات عليها او اتخاذ اجراءات اقليمية او عربية ضدها .

ت –القيام بدور لتخفيف حدة الحرب والمضاعفات الناتجة عنها قبول اقليمي ودولي واضح لمثل هذا الدور ويمكن استخلاص العناصر الاساسية لموقف العماني من خلال كلمة السلطنة التي القاها يوسف العلوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الاول 1988. وهي التأييد الكامل للقرار 598 . اتخاذ المبادرات وضع المقترحات على اساس متوازن , والتشديد على الموقف المحايد الصارم من النزاع. نفهم من هذا ان موقف سلطنة عمان الرافض للدعوة الى مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً خلال اجتماعات المجلس الوزاري لجماعة الدول العربية في آب وأيلول 1987[lxxiv].

ولم تكتف عُمان بالحفاظ على خط الاتصال مفتوحًا مع طهران، وإنما لعبت دور الوسيط في مرات عديدة بينها وبين الدول العربية، وبينها وبين القوى الغربية كبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية؛ ففي الحرب العراقية–الإيرانية، احتضنت مسقط محادثات سرية بين الطرفين المتنازعين لوقف إطلاق النار، ورفضت الدعوة لمقاطعة إيران وعزلها دبلوماسيًا واقتصاديًا فى العام 1987، وكذلك رفضت السماح للعراق باستخدام أراضيها في الهجوم على جزر أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وبعد انتهاء تلك الحرب توسطت عُمان لإعادة العلاقات بين إيران والسعودية وإيران والمملكة المتحدة. كما لعبت السلطنة دورًا مهمًا في استمرار الحوار بين إيران ومصر أثناء فترة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد الثورة الإيرانية وحتى مارس/آذار 1991، وساعدت في تحرير الأسرى، والبحارة والصيادين المصريين المحتجزين لدى إيران أثناء سنوات الحرب مع العراق. [lxxv].

3. العلاقات الايرانية – العمانية (1989–1997)

بعد وفاة الامام الخميني عام 1989 تولي السيد علي خامنئي منصب المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في ايران، واعلن سيره على النهج والخطى نفسها للسيد الخميني وتعاليمه، وفي الوقت نفسه اشار رئيس الجمهورية على اكبر هاشمي رفسنجاني في 30 تموز 1989 في اول خطاب له في السلطة الى ضرورة تخلي المتشددين عن تطرفهم وان يتيحوا الفرصة امام الاصلاحات الاقتصادية الجديدة مع التأكيد على التمسك بنهج المرحلة السابقة وافكارها وهنا يمكن القول ان مبدأ تصدير الثورة مع انه بقى كأساس للنظام الايراني في عهد رفسنجاني الا ان وسائل تطبيقه قد اختلفت، اخذين بنظر الاعتبار اوضاع ايران السيئة وحاجتها الى كسر عزلتها والانفتاح على العالم لحل مشكلاتها الاقتصادية[lxxvi].

وبذلك انتهجت ايران سياسة خارجية مغايرة للسياسة السابقة التي تركزت على وصف رفسنجاني على خلق الاعداء بدلاً من جذب الاصدقاء, ومن هذا المنطلق أتسمت السياسة الخارجية لحكومة رفسنجاني

بالمزج بين الاهداف الايدلوجية والواقعية، ومن خلال سيادة النهج الانفتاحي، وما رافقه من مرونة في تعريف امور الشؤون الخارجية بالاعتماد على سياسة انفتاحيه تجاه دول الخليج والدول الاخرى وضبط دعوات تصدير الثورة . وقد كان لأوضاع البيئية الاقليمية والدولية وراء هذا التبدل الواضح في السياسة الخارجية الايرانية، فقد اعلنت سياسة خارجية جديدة مع جيرانها المباشرين ، ثم اتبعته بتصرفات للعمل على تخفيف حدة التوتر، وبتبنيها الاعتدال والمصادقة في سلوكها الخارجي بعد ان بدأت ايران متبنيه نهجاً ينفي الى تصدير افكارها واتبعته بخطوات منها الانكفاء اكثر نحو الداخل وتبني التغيير المعتدل لتصدير الثورة بوصفها قدوة ومثلاً في تحركها وحسم الوضع الداخلي بعد تزايد الانقسامات بين التيارات الدينية والسياسية والتخلي عن دبلوماسية الثورة واللجوء الى دبلوماسية الدولة, ورافقها تقارب مع دول الخليج العربي, ويبدو ان ما طرحه الرئيس رفسنجاني كان مؤشراً على قدرة ايران لتكييف سياستها ونقلها الى افاق جديدة وتطبيع علاقاتها مع البيئتين الاقليمية والدولية من اجل الاسهام في فك قيودها[lxxvii].

إلا أن حرب الخليج الثانية (1990–1991) تسببت في توتر العلاقات بين مسقط وطهران بعد قيام الأخيرة بالتعرض لناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز، وكذلك نشرها للصواريخ المضادة للسفن بالقرب منه؛ مما حدا بعُمان إلى تكثيف تواجدها العسكري في مسندم، المطلة على مضيق هرمز، والتي تبعد مسافة لا تتجاوز الستين كيلومترًا عن الحدود الإيرانية لكن الطرفين تجاوزا التوتر الطارئ[lxxviii] .

في 20 اذار 1991 لعبت سلطنة عمان دوراً رئيسياً في تقريب وجهات النظر بين ايران والسعودية حول مسألة الحج وغيرها من المسائل المتعلقة[lxxix]. تجددت الاتصالات الإيرانية . العمانية، لتنشيط العلاقات المتميزة بحكم الجوار الجغرافي والتحكم المشترك بمضيق هرمز الاستراتيجي، وشهدت هذه الحقبة زيارات متبادلة بين المسؤولين الايراني ولعمانيين لبعضهم منها زيارة وزير الدفاع العماني بدر بن سعود البو سعيد لايران في تشرين الاول 1993 ولقائه بالرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني, واكد الجانبان على ضرورة التعاون المشترك في المجال العسكري وتبادل الخبرات لحماية امن الخليج, وفي اذار 1995 زار وزير خارجية ايران علي اكبر ولايتي مسقط وتم التوقيع على اتفاقية تبادل الاستثمارات واتفاقية التعاون الاقتصادي وتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين, وكانت لمسقط علاقات متميزة مع ايران في هذه المدة وهذا ما اكدة السلطان قابوس في مقابلة تلفزيونية في 22 ايار 1996, وكانت هذه الصفة المميزة للعلاقات العمانية الايرانية في عهد رفسنجاني ولم يكن هناك توتر يؤدي الى قطع العلاقات الثنائية[lxxx].

4. العلاقات الايرانية – العمانية (1997–2003)

شهدت العلاقات الايرانية العمانية مزيداً من التطور خاصة بعد تولي الرئيس محمد خاتمي، فقد وقعت ايران اتفاقية جديدة للطاقة مع سلطنة عمان في عام 1997، اذ فازت احدى الشركات الايرانية بمناقصة لبناء

محطة كهربائية في منطقة صلالة جنوب سلطنة عمان ، وذلك بتكلفة اجمالية تقدر بنحو 14 مليون دولار وفي الوقت نفسه طرحت فكرة استخدام ايران للمرافئ العمانية لتطوير تعاونها التجاري والملاحي[lxxxi].

وفي محاولة لإبقاء مسألة الجزر حية في المحافل السياسية الخليجية، كنقلة نوعية في موقف مجلس التعاون الخليجي، تم تشكيل اللجنة الوزارية الثلاثية، في يوليو 1997، بين (السعودية . العمانية . القطرية)، أملاً في تجاوب الجانب الإيراني مع مساعي هذه اللجنة وتحويل التصورات والآليات التي يتم التوصل إليها إلى ممارسات على أرض الواقع في سياق تهيئة الأجواء لإيجاد آلية للتفاوض المباشر بين الإمارات وإيران. يتوافق ذلك مع رغبة الدول الخليجية، خاصة السعودية، في تبديد مخاوف إماراتية بأن التطور الملموس في العلاقات الخليجية . الإيرانية لن يكون معناه تجاوز مشكلة الجزر؛ حيث ظل ثابتًا التأييد المطلق للإمارات في استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. إلا أن عدم جدية إيران في التعامل مع هذه اللجنة أجهض المغزى من تشكيلها، في سياق مسعى إيران للالتفاف على جوهر القضية، وتفضيل محاولات تحسين صورة إيران في المنطقة عبر إطلاق التصريحات بتمسك إيران بتعزيز العلاقات مع كافة دول الخليج[lxxxii]

وفي مجال العلاقات العسكرية فقد شهد عام 1998 بين ايران وسلطنة عمان اجراء القوات العمانية مناورات بحرية مشتركة مع القوات الايرانية, وبهذا الصدد فقد اكد وزير الدفاع الايراني علي شمخاني حين اوضح ان العلاقات والتعاون الدفاعي مع دول مجلس التعاون الخليجي كافه . واشار الى اللقاءات المتضمنة بين المسؤولين العسكريين, والبلدان واكد ان تطبيق مذكرات التفاهم الدفاعي بين ايران وسلطنة عمان كان موفقاً جداً ،حيث استطاعت ايران تحقيق قدر من التعاون الدفاعي مع سلطنة عمان فقد وقعت معها اتفاقاً للتعاون العسكري وتبادل الخبراء العسكريين كما شاركت عمان كمراقب من احدى المناورات التي اجرتها ايران تحت شعار التعاون مع الدول الخليجية المجاورة. وشارك العسكريون, في مناورات عسكرية ايرانية اخرى عام 1998, وكانت وزارة الخارجية الإيرانية قد أكدت ان ايران وعمان شكلتا لجنة عسكرية مشتركة قبل سنوات. وتنص بعض بنود هذه المذكرات على حضور خبراء عسكريين , من البلدين في المناورات العسكرية التي يجريها كل منهما بصفة مراقب, وقد شهدت العلاقات خلال 2000 , 2001 تطوراً ملحوظاً , حين كان تطور نوعي في علاقات البلدين, التي شهدت زيادة رسمية لوفد عسكري عماني رفيع المستوى الى طهران برئاسة قائد القوات الجوية العمانية وما ورده الجانب الايراني بعدها عن ابرام ايران وعمان اتفاقية دفاعية الامر الذي اثار قلق الامارات , ولذلك حرصت السلطنة على طمأنه الامارات في رسالة بعث بها السلطان قابوس بن سعيد الى الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان في نيسان 2001[lxxxiii].

في عام 2001 وقع الطرفين اتفاقاً للتعاون في مجال مكافحة المخدرات , المتسللين , انطلاقاً من مسؤولية البلدين بتحقيق سلامة الملاحة وعمليات الإنقاذ في مضيق هرمز في مجال وقوع حوادث تتطلب التعاون بين البلدين في هذا الخصوص, كما استمراراً في التعاون الاقتصادي والتجاري للبلدين ففي ايار 2001، وقع البلدان اتفاقًا لتشجيع الاستثمار وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي وتبادل السلع والمنتجات والنقل البحري والجوي، وتنشيط التعاون في مجالات التربية والتعليم والزراعة والثروة السمكية، والبلديات والبيئة والصحة والاتصالات وموارد المياه، وذلك على خلفية زيارة وزير التجارة والصناعة العماني للعاصمة

الإيرانية، ضمن فعاليات الدورة الثامنة للجنة العمانية . الإيرانية المشتركة، وجاء ذلك استكمالاً وتجسيدًا لما سبق الاتفاق عليه في ختام أعمال الدورة السابقة في مايو 1999، التي أكدت تعزيز التعاون الاقتصادي وتنشيط التجارة البينية بين البلدين، خاصة بعد افتتاح مكتب تجاري لسلطنة عمان في بندر عباس بما يتيح وصول الصادرات العمانية عبر إيران إلى أسواق دول آسيا الوسطى, ومدى الاستفادة من البنية التحتية المتمثلة في خط السكك الحديدية الذي يربط بين بندر عباس ومناطق دول آسيا الوسطى المتاخمة لإيران، مقابل السماح لإيران بفتح مركز تجاري في مسقط، وأبدت إيران ترحيبها بتنشيط الاستثمار العماني، وعلى الصعيد الأمني يؤكد البلدان على أن أمن وسلامة مضيق هرمز يعد دافعًا قويًا لتوقيع اتفاق أمني بين البلدين[lxxxiv]

وعلى الصعيد الامني فقد اكد البلدين الى امن وسلامة مضيق هرمز يعد دافعاً قوياً لتوقيع اتفاق امني بينهما, وأدت نشاطات هذه اللجان في توسيع نطاق التعاون بين البلدين, حين بلغت الواردات العمانية من إيران نمو 6,17 مليون ريال عماني في 2003 , في حين بلغت الصادرات العمانية لإيران 2,16 مليون ريال عماني في نفس العام . لذا وعلى ما يبدو ان كلا الطرفين يمتلكان العديد من الفرص لإعطاء دفعة كبيرة للتبادل التجاري في بينهما وللاستثمار المشترك ذي يصب في مصلحة البلدين[lxxxv].

نستنتج مما سبق بان العلاقات الايرانية العمانية هي علاقات مستقرة ومبينة على اساس حق الجوار الجغرافي والتاريخي, بالإضافة الى السعي الايراني الكبير من اجل ان يكون لها دوراً مهماً في مكونات الاقتصاد العماني من خلال الارتباطات التجارية الاقتصادية العماني وبالمقابل فان سلطنة عمان ترى في ايران سوقاً فريداً من نوعه .

قائمة المصادر :-

1. إحسان محمد هادي ، العلاقات الإيرانية – السعودية بعد عام 2003 ، لبنان ، 2013 .
2. أحمد عثمان محمد الدليمي, دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على العلاقات العربية, رسالة ماجستير (غير منشورة), معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا – الجامعة المستنصرية, 2002.
3. أسامة الغزالي، السياسة الأمريكية والعرب ، ط3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ،
4. جمال زكريا قاسم، العلاقات الايرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الاسرة البهلوية 1925–1979, بحث ضمن كتاب (العلاقات الايرانية العربية) معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1993.
5. جمال علي زهران، الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، عدد 122 ، 1995 .
6. سيد زهرة، واقع الثورة الإيرانية وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 65، القاهرة، 1981.
7. عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة ، بيروت، 1997
8. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي, بيروت , 2000.
9. محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ ، بيروت، 1985 .

10. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، العلاقات الإيرانية – السعودية 1941–1979 دراسة تاريخية سياسية ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 ، كانون الثاني ، 2007.

11. محمد هاشم خويطر الربيعي ، التنافس الإيراني – السعودي على الخليج العربي ، دراسة تاريخية سياسية 1922–1988 ، بيروت ، 2012 .

(i) جمال زكريا قاسم، العلاقات الايرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الاسرة البهلوية 1925–1979, بحث ضمن كتاب (العلاقات الايرانية العربية) معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1993, ص147.

(ii) إحسان محمد هادي ، العلاقات الإيرانية – السعودية بعد عام 2003 ، لبنان ، 2013 ، 13–14 .

(iii) جمال علي زهران، الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 122 ، 1995 ، ص49.

(2) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين 1914 – 1971 ، بغداد, 1976 ، ص298.

(3) جمال زكريا قاسم, المصدر السابق, ص149.

(vi) مبدأ نيكسون هو مجموعة من الأفكار والمبادئ والتطورات التي طرحها الرئيس الأمريكي نيكسون في خطته ومؤتمراته الصحفية في السنوات 1969–1971 بعد انهيار التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام. خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي 1968–1980 ، مجلة الخليج العربي – مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة ، المجلد 17 ، العدد1 ، 1985، ص33 .

(vii) أسامة الغزالي ، السياسة الأمريكية والعرب ، ط3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص247 ؛ جمال زكريا قاسم، المصدر السابق ، ص161–162.

(viii) إحسان محمد هادي، المصدر السابق ، ص15–16.

(ix) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ ، بيروت ، 1985 ، ص315 .

(x) جمال زكريا قاسم، العلاقات الايرانية السعودية....، ص165 .

(xi) سيد زهرة، واقع الثورة الإيرانية وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 65 ، القاهرة ، 1981، ص30 .

(xii) محمد هاشم خويطر الربيعي، التنافس الإيراني – السعودي على الخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية 1922–1988، بيروت، 2012، ص139–142 .

(xiii) إحسان محمد هادي ، المصدر السابق ، ص22–23 .

(xiv) محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص155–156 .

(xv) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، العلاقات الإيرانية – السعودية 1941–1979 دراسة تاريخية سياسية ، مجلة دراسات إقليمية ، السنة 4 ، العدد 7 ، كانون الثاني ، 2007 ، ص201 .

(xvi) محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص157–158 .

(xvii) باكينام رشاد الشرقاوي, تاثير الثورة الاسلامية على العلاقات العربية, (بحث ضمن كتاب العلاقات العربية الايرانية) مصدر سبق ذكرة، ص187 .

(xviii) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة ، بيروت، 1997، ، ص 213.

(xix) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي , بيروت , 2000 ، ص 474.

(xx) عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق ، ص 213.

(xxi) محمد هاشم خويطر الربيعي ، المصدر السابق ، ص172–173 .

(xxii) محمد السعيد إدريس، المصدر السابق ,ص489–490.

(xxiii) عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق ، ص 214.

(xxiv) إحسان محمد هادي، المصدر السابق ، ص62.

(xxv) أحمد عثمان محمد الدليمي, دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على العلاقات العربية, رسالة ماجستير (غير منشورة), معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا – الجامعة المستنصرية, 2002, ص81.

(xxvi) إحسان محمد هادي، المصدر السابق ، ص62 .

(xxvii) محمد هاشم خويطر الربيعي، المصدر السابق، ص177.

(xxviii)أحمد عثمان محمد الدليمي، المصدر السابق ، ص82؛ محمد السعيد إدريس، المصدر السابق ، ص 480.

(xxix) إحسان محمد هادي، المصدر السابق ، ص27 .

(xxx) مهند عبد العزيز عيسى, سياسة ايران الخارجية في عهد الرئيس على اكبر هاشمي رفسنجاني 1989–1997, رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الآداب– جامعة البصرة, 2015 ، ص27 .

(xxxi) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية – الإيرانية 1997–2006 (السعودية حالة الدراسة) ، مجلة المنارة ، المجلد 14 ، العدد2 ، 2008 ، ص4

(xxxii) مهند عبد العزيز عيسى, المصدر السابق، ص53.

(xxxiii) محمد سالم احمد الكواز، العلاقات الإيرانية – السعودية 1979–2001 دراسة سياسية، مجلة دراسات إقليمية، السنة 4، العدد7، كانون الثاني 2007 ، ص285 .

(xxxiv) جعفر عبد الرزاق, الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والاستقطاب الدولي, مجلة دراسات ايرانية, مركز الدراسات الايرانية, جامعة البصرة, العدد 19, 1995, ص57–62.

(xxxv) مهند عبد العزيز عيسى, المصدر السابق، ص57–58.

(xxxvi) محمد بن صقر السلمي، العلاقات السعودية – الإيرانية بين رفسنجاني وخاتمي، مجلة المجلة، 2012 : http\www.majalla.com.

(xxxvii) فهد مزبان خزار الخزار ، العلاقات الإيرانية السعودية : التطورات الراهنة وأفاق المستقبل ، منشورات مركز دراسات الإيرانية – جامعة البصرة ، 2003 ، ص6–7؛ محمد السعيد ادريس, إيران قوة إقليمية عظمى: الخليج والأزمة النووية الإيرانية, موقع الاهرام (موقع الكتروني).http://digital.ahram.org.eg /

(xxxviii) مهند عبد العزيز عيسى, المصدر السابق, ص64.

(xxxix) إحسان محمد هادي ، المصدر السابق ، ص31 .

(xl) المصدر نفسه، ص32 .

(xli) فهد مزبان خزار الخزار، المصدر السابق، ص8 ؛ محمد احمد سالم الكواز ، المصدر السابق ، ص293 .

(xlii) رافد احمد أمين العاني ، الأمن الإقليمي الخليجي بين الخطر الإيراني والتحديات الداخلية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد1 ، السنة 1 ، ص227–229 ؛ إحسان محمد هادي ، المصدر السابق ، ص33 .

(xliii) علي محمد حسين العامري ، المصدر السابق، ص103 ؛ محمد احمد سالم الكواز ، المصدر السابق ، ص293

(xliv) فهد مزبان خزار الخزار ، المصدر السابق، ص20–21.

(xlv) محمد سعد ابو عامود ، واقع العلاقات السعودية الإيرانية – رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، السنة 36 ، العدد141 ، تموز ، 2000،ص154 ؛ محمد احمد سالم الكواز ، المصدر السابق ، ص300 .

(xlvi) محمد احمد سالم الكواز ، المصدر السابق ، ص304 .

(xlvii) علي محمد حسين العامري ، المصدر السابق ، ص106–109 .

(xlviii) مصطفى جبار جاسم الطائي ، المصدر السابق ، ص174 .

([xlix]) محمد داخل كريم السعدي، إيران ودول الخليج العربي 1968–1978 دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة الموصل – كلية التربية ، 2006, ص101

([l]) رياض جاسم محمد الاسدي، التحديث في سلطنة عمان 1970–1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب, جامعة البصرة ، 2001، ص60. تأثرت العلاقات العُمانية– الخليجية بعض الشيء بالاختلافات المذهبية، فهنالك في عُمان من يرى أن الخطاب والفكر الديني لدعاة السعودية، والمفاهيمهم العقائدية، تمثل تحدياً للدعوة الأباضية، وبالتالي قد يشكل هذا الأمر خطراً أيضاً على

المصالح العُمانية بموازاة الأنشطة الإيرانية في المنطقة. فسلطنة عمان ينتمي أغلب سكانها إلى "الأباضية" وعلى مدى السنوات الماضية حاولت الكثير من الشخصيات الدينية السعودية نشر الفكر السلفي في سلطنة عُمان، مما أثار حفيظة العُمانيين. واثق محمد السعدون, التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العُمانية, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل. /http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq

([li]) رياض جاسم الاسدي، المصدر السابق، ص 56 .

([lii]) لازم لفتة ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955–1975، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1984، ص145.

([liii]) محمد جاسم محمد، من يهدد امن الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة, 1982 ، ص65 .

([liv]) محمد داخل كريم السعدي، المصدر السابق، ص52.

([lv]) محمد داخل كريم السعدي, المصدر السابق, ص110

([lvi]) باسمة عبد العزيز العثمان, سلطنة عمان (1970–1981) دراسة في العلاقات الخارجية, اطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الآداب–جامعة البصرة, 2009, ص114

([lvii])عدنان محمد البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان وآمن الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980، ص 240–244؛.

([lviii]) عناد فواز الكبيسي، (إيران عصا الامبريالية في منطقة الخليج العربي)، مجلة الخليج العربي، العدد 1، 1983، ص 66.

([lix]) باسمة عبد العزيز العثمان ، المصدر السابق ، ص112–113 .

([lx]) محمد يونس عبد الرحمن العبيدي ، إيران وقضايا المشرق العربي، أطروحة دكتوراه, جامعة الموصل – كلية التربية ، 2005، ص166 ؛ باسمة عبد العزيز العثمان ، المصدر السابق ، ص113 .

([lxi]) محمد داخل كريم السعدي, المصدر السابق, ص115

([lxii]) بسمة مبارك سعيد, قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي, مركز الجزيرة للدراسات (موقع الكتروني), /http://studies.aljazeera.net

([lxiii]) محمد داخل كريم السعدي, المصدر السابق, ص115

([lxiv]) امير طاهري، ايران والخليج العربي ، ترجمة : محمد وصفي ابو مغلي منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1978، ص10 .

([lxv]) محمود علي الداؤد، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، بغداد، 1980، 345 .

([lxvi]) بسمة مبارك سعيد, مصدر الكتروني سبق ذكرة.

([lxvii]) باسمة عبد العزيز العثمان ، المصدر السابق ، ص119 .

([lxviii]) هاني جواد كاظم النجار, السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي(1997–2005) دراسة تاريخية سياسي, أطروحة دكتوراه, كلية الآداب – جامعة البصرة, 2014, ص 25 .

([lxix]) باسمة عبد العزيز العثمان , المصدر السابق, ص119.

([lxx]) هاني جواد كاظم النجار, المصدر السابق, ص 26 .

([lxxi]) رياض جاسم الاسدي، المصدر السابق، ص 134.

([lxxii]) باسمة عبد العزيز العثمان, المصدر السابق, ص122

([lxxiii]) أحمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة), معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا,2002, ص83–84.

([lxxiv]) هاني جواد كاظم النجار, المصدر السابق, ص 26 .

([lxxv]) محمد سعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,2000, ص478

([lxxvi])احمد فاضل جاسم داود ، العلاقات الايرانية – السورية 1991–2003 ، رسالة ماجستير (غير منشور)، المعهد العالي للدراسات السياسة الدولية ،الجامعة المستنصرية ، 2002 ، ص36 .

(lxxvii) للمزيد ينظر: منصور حسن العتيبي، السياسة الايرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-200, ط1, مركز الخليج للأبحاث, دبي, 2008، ص161-163 .

([lxxviii]) بسمة مبارك سعيد, مصدر الكتروني سبق ذكرة.

([lxxix]) محمد السعيد ادريس, المصدر السابق, ص 478.

([lxxx]) مهند عبد العزيز عيسى, المصدر السابق, ص 81-82.

([lxxxi]) اميرة قطب, العلاقات الايرانية الخليجية (الحلقة الثالثة), موقع الكتروني: file:///C:/Users/digital/Downloads

([lxxxii]) كيهان برزيجار ,(سياسة خاتمي الخارجية) مختارات إيرانية – العدد 28- نوفمبر 2002م , موقع البينة (موقع الكتروني). http://www.albainah.net/

([lxxxiii]) هاني جواد النجار, المصدر السابق , ص 134-135 .

([lxxxiv]) كيهان برزيجار, مصدر الكتروني سبق ذكرة.

([lxxxv]) هاني جواد النجار, المصدر السابق , ص136.